



البيان الصادر عن

الاجتماع الثاني لمجموعة العمل الوزارية العربية المعنية بمتابعة تنفيذ قرار مجلس الجامعة
على المستوى الوزاري في دورته غير العادية رقم 8988 بتاريخ 2024/1/17

بشأن

"دعم جمهورية الصومال الفيدرالية في مواجهة الاعتداء على سيادتها ووحدة أراضيها"

المنامة: 14 مايو/أيار 2024

في إطار متابعة تنفيذ قرار مجلس الجامعة رقم 8988 في دورته غير العادية بتاريخ 2024/1/17 المعنون "دعم جمهورية الصومال الفيدرالية في مواجهة الاعتداء على سيادتها ووحدة أراضيها"، والذي نص في فقرته (10) على: "الطلب من الأمين العام تشكيل مجموعة عمل على المستوى الوزاري لمتابعة تنفيذ القرار، بما في ذلك من خلال التواصل مع عواصم الشركاء الدوليين والإقليميين في هذا الصدد"، وقرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 9011 د.ع (161) بتاريخ 2024/3/6 الذي رحب في فقرته الخامسة بتشكيل مجموعة العمل، برئاسة جمهورية الصومال الفيدرالية وعضوية كل من: مملكة البحرين، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، والسيد الأمين العام. وفي ضوء نتائج الاجتماع الأول لمجموعة العمل الوزارية العربية الذي عقد بتاريخ 2024/3/6، وبعد الاستماع إلى عرض شامل من معالي السيد أحمد معلم فقي وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية الصومال الفيدرالية حول تطورات الأوضاع بعد توقيع جمهورية اثيوبيا الفيدرالية وإقليم "أرض الصومال" على مذكرة تفاهم بتاريخ 2024/1/1 اعتبارها جمهورية الصومال باطلة ولاغية وغير مقبولة وانتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولي، وسيادة ووحدة أراضي جمهورية الصومال، وعلاقات حسن الجوار والتعايش السلمي والاستقرار في المنطقة، وفي ضوء العرض المقدم من معالي السيد الأمين العام حول الجهود الجارية لتنفيذ قرارات مجلس الجامعة ذات الصلة، ومدخلات السادة وزراء الخارجية ورؤساء وفود الدول أعضاء المجموعة،

أكدت المجموعة الوزارية على ما يلي:

- 1- التضامن العربي الكامل مع حق جمهورية الصومال الفيدرالية في مواجهة أي انتهاك لسيادتها ووحدة أراضيها، ورفض مذكرة التفاهم المشار إليها وأية آثار قانونية أو سياسية أو تجارية أو عسكرية مترتبة عليها.

- 2- التأكيد على الموقف العربي الثابت في أن إقليم "أرض الصومال" هو جزء لا يتجزأ من جمهورية الصومال الفيدرالية استناداً لميثاق جامعة الدول العربية ومبادئه، وميثاق الأمم المتحدة، واعتبار أن أي ترتيبات متعلقة بهذا الإقليم ينبغي أن تكون ناتجة عن الحوار السياسي فيما بين أبناء الشعب الصومالي الواحد.
- 3- الترحيب برغبة حكومة جمهورية الصومال الفيدرالية في مشاركة جامعة الدول العربية في أي جهد صومالي أو عربي أو أفريقي لدعم المصالحة الوطنية بما يحفظ وحدة البلاد وسيادتها، وباستعدادها للتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في إعداد ملفات قانونية للدفاع عن سيادة الصومال ووحدته وسلامه أراضيها، وتشجيع التعاون بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وحكومة الصومال في هذا الصدد.
- 4- دعم ومساندة حكومة الصومال في جهودها المتواصلة في مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن والاستقرار في ربوع البلاد ومساندة تصور الحكومة الصومالية لطبيعة وشكل الترتيبات الأمنية المقترحة لمرحلة لما بعد انسحاب بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال ودعوة المجتمع الدولي لتوفير التمويل الضروري لتلك الترتيبات ولمساعي الصومال لبناء قدرات الجيش الصومالي.
- 5- عقد الاجتماع الثالث للمجموعة الوزارية على هامش أعمال مجلس الجامعة على المستوى الوزاري لتنسيق التحركات المطلوبة عربياً لدعم المطالب الصومالية المشروعة.